

جلسة لاحقة، وبمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارته إلى جلسة لاحقة نظرا لارتباطه بنشاط ملكي.

أما بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 6 يونيو 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 56 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 17 جواباً كتابياً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، بعد تلاوة ما جد بخصوص المراسلات وبخصوص اعتذار السيد وزير الصحة، ننتقل مباشرة للسؤال الأول موضوعه الاحتقان الاجتماعي الذي تشهده مدينة الحسيمة، وهو سؤال وضع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، اهتمام كبير لجميع المغاربة بما يدور في مدينة الحسيمة، وحضوركم معنا اليوم حضور إيجابي ومهم جدا لتوضيح ما يدور. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، في إطار وحدة الموضوع.

إذن، السؤال الثاني وهو موجه من فريق الأصالة والمعاصرة موضوعه تنامي وثيرة الاحتجاجات الاجتماعية، دائما في نفس الموضوع.

الكلمة لكم السيد المستشار، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

كسألوا الحكومة في شخص السيد وزير الداخلية على تدبير الاحتجاجات وكيفية التعامل مع الاحتجاجات في الحسيمة وغير الحسيمة.

ابغيت نستفسركم، السيد الرئيس، احنا عندنا سؤالين في الموضوع، واش غنتناوهم بجوج مرة واحدة ولا متفرقين.

السيد رئيس الجلسة:

غادي يتناولو السيد الرئيس بصفة فردية، لأن لو كان هناك تنسيق قبلي لكان من الممكن، ولكن غادي نخرمو الترتيب ديال الأسئلة.

محضر الجلسة الرابعة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ (6 يونيو 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمت والمحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمتنصيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يُخصص المجلس هذه الجلسة المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس، قد توصلت الرئاسة باستدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، حيث حول السؤال الموجه لقطاع العدل حول موضوع تجاوزات أمنية وقعت أثناء فض تظاهرة بساحة محمد السادس بالحسيمة للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية من قطاع العدل إلى قطاع الداخلية، بعد دفع السيد وزير العدل بعدم اختصاصه للإجابة عليه، وأدمج مع باقي الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية والتي سيتولى السيد الوزير الإجابة عنها دفعة واحدة في إطار وحدة الموضوع.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق العدالة والتنمية يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول تأهيل الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديميات إلى جلسة لاحقة.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة ثانية من رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجهين لقطاع التربية الوطنية أيضا إلى

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعيش بلادنا على واقع احتجاجات ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، خصوصا بإقليم الحسيمة، وإذ نتمن التجاوب الحكومي مع مطالب الساكنة وقيام عدد من أعضاء الحكومة بزيارة ميدانية لتسريع وثيرة إنجاز عدة مشاريع تندرج ضمن المخطط التنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك نصره الله، منذ أزيد من عقد من الزمن، وكذا تجويد الخدمات العمومية بالمنطقة. فإننا نسألكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل بلورة رؤية واضحة لتوفير مناخ ملائم للاستثمار من أجل تحفيز المقاومة لخلق فرص الشغل اللائق والمنتج؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع والموالي، موضوعه دائما الحراك الاجتماعي الذي تعرفه بعض مناطق المغرب من طرف الفريق الاشتراكي، والكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في إطار الحراك الاجتماعي الذي تعرفه عدد من مناطق المغرب، وبالضبط إقليم الحسيمة. يسألكم، الفريق الاشتراكي، عن المقاربة التي تنتهجها الحكومة في التعاطي مع هاته الحركات الاحتجاجية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن دائما في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد المستشار تفضلوا.

أعتذر السيد الرئيس، إلى اسمحتو.

إذن في نفس الموضوع، السؤال الموضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد الرئيس، أعتذر السيد الرئيس، لأنه الترتيب ونظرا لوحدة الموضوع، كان مبرجما أن يكون سؤال وجواب، ولكن نظرا لوحدة الموضوع، هناك تسعة أسئلة في نفس الموضوع.

هاذ الموضوع أثاره فريقكم وكذلك أثاره فريق العدالة والتنمية، تقنيا ليس من الممكن، لذلك سوف..والسؤال الآخر لما يمين وقته.

السؤال الثالث دائما في نفس الموضوع، لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يعيش المغرب خلال الشهور الأخيرة على إيقاع احتجاجات اجتماعية، انطلقت من مدينة الحسيمة وامتدت لاحقا إلى عدد من المدن والمناطق الأخرى، وتم تسجيل عدد من التجاوزات في التعامل معها.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول المقاربة الحكومية في التعامل مع هذه الاحتجاجات وضمان الحرية في التظاهر السلمي وحول الإجراءات التي سيتم اتخاذها للاستجابة للمطالب المشروعة في سياق هذه الاحتجاجات وتجاوز حالة التوتر والاحتقان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف بعض المناطق ببلادنا احتجاجات شعبية، من أبرزها الحسيمة، حول مطالب اجتماعية واقتصادية وحقوقية.

وفي هذا الإطار، نود السيد الوزير، مساءلتكم حول التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه الوضعية وإطلاق دينامية تنموية لتحسين أوضاع المواطنين في مختلف الجهات التي تعرف خصاصا تمويا من أجل ترسيخ النموذج الديمقراطي المغربي المتميز. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ودائما في نفس الموضوع، السؤال الموجه من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلوا السيد المستشار.

ففي هذا الباب نحذر كل المغاربة من بعض القنوات الدولية التي تستغل الأحداث لتشيويه صورة المغرب، ونشر الأباطيل والمس بالتوابت الوطنية السيادية، هذه القنوات تستغل الفراغ الميداني الذي تركته قنواتنا العمومية الوطنية.

لذلك، فإننا نعتبر اليوم فرصة لكي نقف وقفة تأمل لنقيم تعاملنا جميعا وقيمتنا المضافة جميعا في استباق أسباب الاحتجاجات، إننا بحاجة اليوم أن نعلم أن، نعم المسؤولية الأولى هي للحكومة، لكن أين موقع البرلمان ومسؤوليته؟

أين موقع الجماعات الترابية، رغم أن العين بصيرة واليد قصيرة؟ السيد الوزير، فاقد الشيء لا يعطيه، اليوم هاذ الدروس والعبر، هذا هو التساؤل ديالنا الذي يجب، خاصنا ما هي الدروس والعبر اللي خاصنا نستخلصها اليوم من هاذ الشيء اللي وقع؟

لأن الجماعات راه كين جماعات اللي عندهم في الفائض ديالهم 30000 ريال، عندهم 20000 السكان، إذن كيفاش غممكن لنا نتعاملو في المستقبل باش نتفادوا هاذ الشيء كلو، لأن ذاك الشيء اللي وقع تما لا ما كانش يكون واحد التقييم لإعادة النظرة باش تعطيو للمؤسسات المنتخبة قيمتها، فتبظهر لي.. تنظن خاص إعادة ديال هاذ الشيء اللي غادين فيه، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الجماعات، السيد الرئيس، تنقول لا الإقليمية ولا الجماعات الترابية ما عندهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس استنفدت الوقت، استنفدتو الوقت السيد الرئيس، راه فتو نصف دقيقة السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

الله يكثر الخير ديالك.

اللي ابغيت أنا ننبه السيد الوزير، راه باش، لأن المؤسسات تداروا باش يعاونوا الدولة، لأن احنا هنا منتخبون باش نعاونوكم، ولكن اعطيو للجماعات إمكانية باش يواجهوا المشاكل الحقيقية اللي هي في المدن ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال العاشر موضوعه دائما أحداث الحسمة، سؤال من طرف مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشار السيد محمد البكوري:

سؤالنا موجه إلى الحكومة، كيف عاجلت الحكومة الاحتجاجات التي عرفتها بعض المناطق وخصوصا الحسمة؟ وما هي خلفياتها؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، بغينا نعرفو أشنو واقع بالضبط في الحسمة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع دائما في نفس الموضوع، من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لا نجادل في الحقوق المشروعة للاحتجاج والتظاهر وحرية التعبير بالحسمة وتاونات وغيرها، عن المطالب الاجتماعية والسياسية، ولا يمكن لأي فاعل سياسي إلا أن يقف إلى جانب كل حراك اجتماعي ضد الفقر، ضد التهميش، ضد الهشاشة، ضد البطالة، ضد ضعف الخدمات الصحية وتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

ولا يمكن أن قبل بخلط الأوراق وزرع الضبابية بالركوب على الأحداث التي يكون منشأها وغايتها التعبير عن الحق في الصحة والشغل والعيش الكريم وبين الدعوات المغرضة والمحرضة على التفرقة والمس بالسيادة والثوابت الوطنية.

المغرب دولة عريقة، وجمالة الملك الذي انشغل بالفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وكل المواطنين الذين يعانون ظروفًا صعبة، نحن مع الحق في المطالبة بالتنمية والمطالبة بحق التعبير وحق الاحتجاج السلمي.

وبالمناسبة، نوه بكل قواتنا الأمنية التي تعاملت مع الأحداث بالترث والاحترافية، وندين كل ركوب على الأحداث.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا.

السيد الوزير، من حقنا كـمستشارين ومن حق الشعب المغربي أن يعرف ما يقع في الحسمة منذ سبعة أشهر.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، إلى بغيتو السيد الوزير تجاوبوا من المنصة كان أفضل نظرا لأهمية الموضوع.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أقدم بالشكر للفرق البرلمانية بمجلس المستشارين التي أتاحت للحكومة فرصة أخرى للتواصل بشأن التطورات التي يعرفها إقليم الحسمة، مما يعكس الدينامية التي تميز أداء السلطين التشريعية والتنفيذية في تعاطيها مع الشأن العام الوطني ومع انشغالات المواطنين.

نضح الأداء المؤسسي ما هو إلا نتاج لقوة التجربة المغربية التي حققت بفضل المنهجية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده نتائج قيمة في مجال البناء الديمقراطي والتنمية عبر إطلاق مجموعة من المبادرات الإستراتيجية التي باشرها جلالته حفظه الله منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين.

وقد كانت المؤسسة الملكية كعادتها سباقة إلى بلورة الحاجة لتجربة إضافية للإصلاح نحو خطوة عملية تحدد معالمها في دستور فاتح يوليوز 2011، والذي أدخل بلادنا مرحلة جديدة ومتميزة لتسريع استكمال بناء مغرب الديمقراطية والارتقاء به إلى مصاف الأنظمة المتقدمة ديمقراطيا وتمويا.

لقد حرصت مجمل الإصلاحات التي شهدتها بلادنا على جعل المواطن المغربي أساس كل السياسات العمومية عبر تأسيس عهد جديد يجعل من النهوض بأوضاع المواطنين ورشا دستوريا واسعا ومسارا تمويا ثابتا ومتوازنا يؤسس لمستقبل المغرب والمغاربة، مسار يبرز ويؤكد بوضوح النموذج المغربي المتميز الذي يستمد جذوره وأسس من أواصر التلاحم المتين التي تربط العرش العلوي المجيد بالشعب المغربي الأصيل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شأنه شأن باقي أقاليم المملكة، شكل إقليم الحسمة جزء من هذا المسار الديمقراطي ومن هذه الدينامية التنموية، من خلال مؤسسات منتخبة تعبر عن الإرادة الحرة لسكان المنطقة وأجواء ديمقراطية تمارس فيها الحقوق

الفردية والجماعية بكل حرية، فضلا عن الجهود التنموية التي تم بذلها بالمنطقة بالسنوات الأخيرة في أفق جعلها قطبا تنمويا مميزا، مجهودات متواصلة وفق مقاربة استباقية تتوخى مواكبة الحاجيات التنموية للسكان على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، من أجل ذلك تم وضع برنامج تنموي مندمج متعدد الأبعاد يهدف إلى التنمية المحلية لإقليم الحسمة بين 2015 و2019 والذي أطلق عليه اسم "الحسمة منارة المتوسط" بغلاف مالي قدره 6.5 مليار درهم، حيث أعطيت انطلاقه بتاريخ 17 أكتوبر 2015 أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمدينة تطوان.

هذا البرنامج مدعوما بباقي البرامج التنموية الخاصة بالإقليم يستجيب لأكثر من 90% من المطالب الاجتماعية والاقتصادية المعبرة عنها من طرف الساكنة المحلية، بل أن الأوراش والمشاريع المبرمجة تتجاوز الوثيقة المطلوبة التي تم الترويج لها في بداية الحركات الاحتجاجية، والتي تضم 21 مطلباً، تم التعامل معها بكل جدية من طرف القطاعات الحكومية المعنية، التي حرصت على التجاوب الإيجابي معها نقطة بنقطة.

مشاريع طموحة تم إعدادها حسب الاحتياجات الملحة للمنطقة، حيث تحظى في هذا السياق المشاريع الخاصة بالبنات التحتية بأهمية بالغة، بغية تعزيز قطاع الماء الصالح للشرب ك مجال حيوي وتأهيل الطرق والمسالك لفك العزلة عن العالم القروي والمشاريع المرتبطة بالتأهيل المهني، فضلا عن المنشآت الرياضية، إضافة لذلك تم إيلاء عناية خاصة لتأهيل المراكز القروية وتعزيز البنية الصحية والتعليمية وأوراش أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، كالمجال الفلاحي والحماية من الفيضانات وإعادة تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز والمجالات الاجتماعية والدينية والثقافية والتكوين المهني.

وفضلا عن ذلك، هناك عدة أوراش أخرى قيد الإنجاز أو الدراسة، من بينها مشروع إحداث نواة جامعية تستوعب شباب المنطقة وتغفيهم من عناء التنقل إلى مدن أخرى.

ووعيا أيضا بالتداعيات الاجتماعية التي تطرحها إشكالية التشغيل على المستوى الوطني بما فيها إقليم الحسمة، فإن الحكومة تعمل بجدية على إيجاد أنجع الطرق لخلق بنية اقتصادية دائمة قابلة لاستيعاب الطاقات الشبابية التي يزخر بها الإقليم عبر إدماجهم في سوق الشغل.

كل هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة تطرح أكثر من علامة استفهام حول المغزى من إصرار البعض عن السلوك الاحتجاجي المتواصل، رغم التجاوب الإيجابي للحكومة مع مختلف المطالب المعبر عنها.

ومن له مصلحة في دفع باب الحوار الذي فتحتته الحكومة مع الساكنة ومختلف الفاعلين المحليين إلى الباب المسدود؟ وكذلك من المستفيد من تبخيس الجهود التنموية للحكومة في المنطقة وخلق حالة إحباط؟

تساؤلات تجد مصداقيتها أكثر إذا ما تم استحضار الخبط المعتمد من طرف بعض الجهات والهادف إلى تضليل الرأي العام ونشر الوقائع غير الصحيحة من خلال العمل على صناعة ونشر الأخبار الزائفة عبر مواقع

إن تدبير شؤون المواطنين وخدمة مصالحهم مسؤولية وطنية وأمانة جسيمة، لا تقبل التأوان ولا التأخير، على اعتبار أن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات الإدارية هو خدمة المواطن، وبدون قيامها بهذه المهمة فإنها تبقى دون جدوى.

وفي هذا الصدد، أود التذكير بأن تعليمات صارمة تم توجيهها للسلطات الترابية بجميع مستوياتها من أجل الإصغاء للجميع، وتكريس سياسة القرب اتجاه المواطنين والمواطنات، كما تم دعوة هذه السلطات إلى المزيد من المثابرة والتفاني في العمل خدمة للصالح العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن التعاطي مع التطورات التي يشهدها إقليم الحسيمة يشكل عنوانا بارزا على حسن تفاعل مختلف المؤسسات مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية لسكانة الإقليم، حيث نسجل بإيجابية اهتمام الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين وبمجلس النواب، أغلبية ومعارضة، بهاته المطالب، وحرصها على حث الحكومة على التسريع من وتيرة إنجاز البرامج التنموية الخاصة بالمنطقة، نفس الاهتمام أبدته أحزاب الأغلبية الحكومية وباقي الأحزاب من خلال تأكيدها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكانة إقليم الحسيمة وغيرها من مناطق المملكة، ومطالبتها بالعمل على تعزيز نهج الحوار واحتضان تطلعات المواطنين والمواطنات.

موقف الأحزاب السياسية ليس بالجديد على مستوى مواكبتها للحاجيات المجتمعية، فتاريخها في مختلف المحطات الكبرى التي عاشها المغرب يؤكد أن الأحزاب المغربية تشكل نموذجا للهيئات السياسية المواطنة التي تضمن حق المواطن في المشاركة في تدبير شؤونه العامة وتساهم في تأطير مطالبه وتدفعه في اتجاه تحقيقها.

فضلا على ذلك، فالمؤسسة الحزبية تعبر الأكثر قربا من السكانة بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه السادة المنتخبين المنتسبين إليها من خلال الصلاحيات الهامة التي خولتها المقننات الدستورية والقانونية للجهات الترابية كقاطرة لتحريك عجلة التنمية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بنفس القدر الذي تحرص من خلاله الدولة على توفير الظروف المواتية لتحقيق التنمية وتوفير شروط العيش الكريم، فإنها تحرص كذلك على توفير الأمن لمواطنيها، فلا يستقيم الحديث عن التنمية وعن الديمقراطية دون توفر الأمن والاستقرار في ظل دولة قوية بمؤسساتها وبالسلوك القويم لمواطنيها.

إن التقدم الذي حققه المغرب على درب المسار التنموي وأكبه والحمد لله بمجهودات كبيرة على مستوى ترسيخ حقوق الإنسان والحريات، وإشاعتها كاختيار استراتيجي لا رجعة فيه، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير وإعلان الرأي بأي وسيلة سلمية يتم اختيارها بما في ذلك حرية الاحتجاج

التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل الفورية، وذلك بشكل دقيق يتم عبره الحرص على اختيار التوقيت والمضامين بعناية فائقة تؤكد الطابع المدروس لمثل هذه الممارسات.

وعلى نفس النسق من التساؤلات يثير استغرابنا حرص البعض على الترويج بقوة لادعاء باطل يفيد بخضوع إقليم الحسيمة لظهير العسكرية بالرغم من التوضيحات التي قدمتها السلطات العمومية في أكثر من مناسبة، وتقديم المعطيات التاريخية والقانونية المحيطة بالموضوع.

ها نحن نؤكد من جديد أمام السادة المستشارين بأنه لا وجود نهائيا لهذا الظهير الذي تم العمل به أقل من سنة فقط بعد صدوره سنة 1958، حيث تم إلغاؤه بشكل صريح لا لبس فيه بمجرد صدور الظهير المنظم للتقسيم الإداري للمملكة سنة 1959، الذي وضع اللبنات الأولى للتقسيم الإداري المبني على الأقاليم والعمول به لحد الآن بعد خضوعه الدوري للتحسين والتعديل وفق التغيرات المحلية التي تشهدها بلادنا.

إضافة إلى ذلك، فإن إقليم الحسيمة ليس الوحيد الذي تم تصنيفه كمنطقة عسكرية خلال السنوات الأولى لاستقلال المغرب.

فعال إقليم مكناس مثلا التي كانت آنذاك تغطي مساحة شاسعة تم تصنيفها كمنطقة عسكرية بمقتضى ظهير سنة 56، والذي تم إلغاؤه بدوره بمقتضى ظهير التقسيم الإداري للمملكة ديال 59.

بالرغم من كل ذلك، فقد حرصت مختلف القطاعات الحكومية على التعامل مع مطالب السكانة بطريقة معقولة وسريعة، تراعي الإمكانيات المتاحة لدى الدولة ومختلف المتدخلين.

حرص تجلّى عبر العديد من الزيارات الميدانية، سواء على مستوى وزارة الداخلية أو على مستوى باقي القطاعات الحكومية، والتي أعطت نتائج جد مهمة على مستوى التسريع من وتيرة إنجاز بعض المشاريع التنموية، وكذلك على مستوى التفاعل المباشر مع السكانة ومختلف الفاعلين المحليين.

وفي هذا الإطار، يبقى من الضروري التأكيد على أن التزام الحكومة بتنفيذ الأوراش التنموية بإقليم الحسيمة هو جزء من التزاماتها بتحقيق انتظارات جميع المواطنين من خلال تفعيل الأمل للبرامج التنموية في مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

هذه المكتسبات التنموية تدفعنا للتوجه بكل ثقة واعتزاز نحو المستقبل لمواصلة مسيرة البناء، وتجاوز الخصائص المسجل على مستوى بعض المناطق وعلى رأسها إقليم الحسيمة، ليستفيد من المجهود الوطني التنموي بالشكل الكافي كواحد من الحقوق الأساسية لسكانة المنطقة.

وأعتم فرصة التواجد بهذا المجلس الموقر لأؤكد على أن جميع مصالح الدولة والهيئات المنتخبة تبقى ملزمة بواجب الإنصات للحاجيات الاجتماعية للمواطنين، والاكباب الجاد على قضاياهم وانشغالهم الحقيقية والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية وتحسين الخدمات المقدمة للعموم، بشكل يجسد الدور الحقيقي لمفهوم الإدارة المواطنة.

تسجيل أي تضيق على حرية الصحفيين في نقل الوقائع كما هي. في هذا الإطار، أود التنويه بكل اعتزاز بالقوات العمومية على سلوكها النموذجي وعلى ضبط النفس وعدم استعمالها القوة في حق المحتجين برغم لجوء بعض العناصر غير المسؤولة من داخل الحركات الاحتجاجية إلى تبني ممارسات عنيفة متطرفة اتجاهها في أكثر من مناسبة منذ انطلاق هاته الحركات، وهذا سلوك يحسب للقوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها. وهنا أود أن أحيط السادة المستشارين علماً بأنه منذ 28 أكتوبر 2016 تم تنظيم 843 شكل احتجاجي، أي بمعدل 4 احتجاجات يومية بإقليم الحسيمة.

في المقابل تم طيلة هذه المدة الاعتداء على ما مجموعه 205 عنصر أمني من مختلف التشكيلات وتعريضهم لإصابات متفاوتة الخطورة، إضافة إلى تسجيل خسائر مادية تهم 42 ناقلة أمنية وصل حجم الضرر في غالبيتها إلى التدمير والإحراق، فضلا عن الإحراق الكلي لبناية معدة لسكن العناصر الأمنية بامزورن.

ومع ذلك، فقد لاحظنا أن القوات العمومية لم يحظى سلوكها هذا بالاهتمام الكافي في مقابل سعي البعض إلى الترويج لبعض المغالطات من أجل التشويش على عمل المصالح الأمنية وتغليب الرأي العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن المملكة المغربية حققت من التراكبات ومن المكتسبات ما يجعلها مرجعا في مجال الممارسة الديمقراطية، ونموذجا يحتدى به بالمنطقة على مستوى بنائها التنموي المتدرج.

وعليه، واعتمادا على هذه الأسس المتينة للتجربة المغربية، فإن الحكومة عازمة على مواصلة النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وعلى الوفاء بالتزاماتها التنموية بجميع مجالات وأقاليم المملكة، وعلى رأسهم إقليم الحسيمة.

غير أن مجهودات الدولة في هذا الصدد تبقى -كما أكدت سابقا- في حاجة إلى انخراط المواطنين والمواطنات وجميع الفاعلين الوطنيين والمحليين من أحزاب سياسية ومنتخبين وهيئات نقابية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجادة لمواصلة الطريق نحو تحقيق المزيد من المكتسبات لما فيه خير الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل للتعقيبات على الجواب السيد وزير الداخلية، والكلمة الأولى للمتدخل عن الفريق الاستقلالي.

السلمي التي عرفت تطورا كليا ونوعيا يركي جو الافتتاح الذي تعيشه بلادنا.

وعليه، وإذا كانت السلطات العمومية قد ضمنحت الحق في ممارسة حرية التعبير وحرية التظاهر لمدة سبعة أشهر، عبر مختلف الحركات الاحتجاجية بإقليم الحسيمة، فإن في المقابل عليها واجب فرض سلطة القانون وتفعيل المساطر القانونية في حق المخالفين، تحت رقابة السلطة القضائية التي تبقى أحكامها ملزمة للجميع.

أليس احترام القانون يعد من المنابع الأساسية التي أقرها دستور المملكة حين ربط ممارسة المواطنين لحقوقهم وحررياتهم بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة التي تتلائم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات؟ من هذا المنطلق، فعندما يلجأ البعض إلى خرق القانون وعدم احترام مقتضياته، بعيدا كل البعد عن المطالب الاجتماعية للسكان، فإن الدولة لا تبقى في وضعية اختيار بشأن إمكانية تطبيق القانون من عدمه، بل هي ملزمة بذلك من منطلق صلاحيتها بحفظ الأمن والحفاظ على سلامة الأفراد والجماعات والممتلكات وتوفير الظروف المواتية لممارسة جميع حقوقهم، وعلى رأسها الحق في الحياة الآمنة والمستقرة.

وهنا لا بد من التأكيد على أنه لم يتم اعتقال أي شخص من المتظاهرين منذ بداية الحراك الاحتجاجي بإقليم الحسيمة، إلا بعد أن تم اللجوء إلى عرقلة حرية العبادة بأحد مساجد مدينة الحسيمة، يوم الجمعة 26 ماي 2017، من خلال تعطيل صلاة الجمعة ومنع الإمام من إكمال خطبته وإهاتته وإلقاء خطاب تحريضي داخل المسجد وإحداث اضطراب أخل بهدوء العبادة ووقارها وخصوصيتها.

وفي هذا الإطار، وبدون الخوض في النقاط التي قد تعتبر خرقا لسرية التحقيق، أشير فقط إلى أن المصالح الأمنية أوقفت بتعليقات من النيابة العامة، مجموعة من الأشخاص المشتبهين في تورطهم في ارتكاب أفعال تقع تحت طائلة التجريم والقانون، توقيفات كانت موضوع بلاغات رسمية في حينه من طرف النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة، التي حرصت على تبني نهج الشفافية في تنوير الرأي العام الوطني، وإحاطته علما بكل المعطيات عقب كل مستجد في الموضوع.

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على أن جميع الأشخاص المتابعين يتمتعون بجميع الضمانات التي يخولها لهم القانون، وفي مقدمتها قرينة البراءة، كما أن أماكن اعتقالهم معروفة للجميع، على عكس ما يروج له البعض من ادعاءات باطلة لم يعد من المقبول تصورها أو بالأحرى اللجوء إليها في مغرب اليوم.

حرص كبير على تطبيق القانون وعلى احترام الحقوق أبانت عنه جميع مؤسسات الدولة بسلوكها المثالي، سواء في تعاملها مع حق الساكنة في التنمية أو حق المتظاهرين في الاحتجاج أو حق المتابعين في توفير شروط المحاكمة العادلة، وكذلك حق الصحافة في تغطية الأحداث، بحيث لم يتم

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن ما يحدث اليوم في هذا الإقليم العزيز على جميع المغاربة، إقليم الحسيمة، لا يسرنا.

متأسفين، متأسفين إلى الوضعية التي وصل إليها الحال، حتى أصبحنا مشوهين، غير مقبول نهائيا من احتجاج سلمي حضاري راقى إلى فوضى عارمة أصبحت لا تطاق، بل تعدت الحدود، وأصبحوا الناس تبتفروا فينا، عيب اليوم نشوفو بلادنا هاكا، واش ما ابقات غير وطنية.

نداءنا اليوم، السيد الوزير والإخوة، هو أن كل واحد يتحمل مسؤوليته، هاذوك الآباء اللي الداخل، في الحسيمة، وجميع المغاربة براكا ما نزيدو العافية.

راه إلى ما كان الاستقرار ما تكون تنمية، راه ما عمر ما كان حرب ما بين البوليسي أو رجل الأمن مع المواطن، هاذ رجل الأمن حتى هو مغربي ونديرو غير مثال، رجل الأمن إلى توقف غير نهار وخلوا الشعب بيناتهم راه تقول الكارثة العظمى.

بمعنى أننا في حاجة للتعاون، السيد الوزير، وجميع الإخوة، جا الوقت باش تكون عندنا غير وطنية سامية.

هاذوك الناس اللي كضربوا اليوم أو تضربوا البارح أو اللي كيتحاكوا، خاص تكون محكمة عادلة، لما لا يكون عفو شامل، نحن في حاجة لأبنائنا، المطالب ديالهم بدات مطالب بسيطة وبسيطة جدا، الدواء، ورقة في الإدارة، التعليم، الهشاشة، المسالك الطرقية، هذه هي المطالب.

خاصنا نوقفو اليوم، جا الوقت باش كل مغربي يتحمل مسؤوليته بالوجه الكامل وما نبقاوشاي نزيدو فيه، راه احنا ماشيين للهاوية، حتى الخصوم ديالنا، الخصوم ديال الاستقرار، ديال الأمن، ديال التنمية، السيد الوزير، ما ابقشاي غير خصوم الوحدة الترابية، دابا تيحسدونا حتى على الاستقرار، راه نعمة الأمن والاستقرار اللي ما جربهاشاي ما تيعرفش قيمتها.

رجاء، هاذوك الآباء والأهملات كل واحد ينتفض، ها احنا مقبلين على واحد الجو ديال الفرحة، الحسيمة كتردهر، المغرب كله كيكب فيها، وذيك الناس كيبيعوا، اللي كيبيع الكرموس، اللي كيبيع البيض، اللي كيبيع الدجاج، اللي كيكري المحل ديالو، واش بهاذ الفوضى غنديرو شي حاجة.

اسمحوا لي، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

بداية ابغيت نوه بالمواطنات والمواطنين في منطقة الريف، الحسيمة، إمزورن، بني بوغياش، كذلك في إقليم الدريوش، واحد المجموعة ديال الجماعات على سلوكهم الحضاري، على ضبطهم للاحتجاجات ديالهم في إطار من السلمية، في إطار من المواطنة، حقا قد أبهرونا جميعا وأبهروا العالم.

كذلك لا بد من التنويه ليس فقط بالسلوك الحضاري والسلمي للمواطنات والمواطنين شباب ونساء وشيوخ، بل حتى أطفال في كل المدن والمناطق ديال الريف، وكذلك في مدن أخرى في المغرب.

لا بد من التنويه كذلك بقواتنا العمومية اللي ضبطوا النفس وأحسنوا التدبير طيلة هاذ 7 أشهر للاحتجاجات، وهذا لا بد من قول الحق أمام العالم، هذا مغربنا، هذا شعبنا، هاذو البوليس ديالونا، اولاد الشعب.

أنا بغيث نهني الشعب المغربي بكل افتخار واعتزاز أنا وصلنا اليوم أن نخرج بعشرات ربما بمئات الآلاف من المتظاهرين ولا جريح واحد، ولا كسر واحد، ولا انحراف واحد، هذا مكسب لكل المغاربة، ولكن ينبغي على الجميع أن يكون حذرا في حماية مكتسباتنا، مكتسبات المصالحة والإضاف، مكتسبات عقود من التضحيات والنضالات والكفاحات اللي أدى فيها الشعب المغربي الغالي والنفيس.

اليوم، مطالبون جميعا، أنا ما جايش باش نساءل الحكومة، جاي لأسائل نفسي، لأسائل الجميع، اليوم ينبغي أن نتصدى جميعا للتحويل كابين هناك، أنا باقي عندي، أعطيني غير ذاك الشي فين وصلوا الإخوان من بعد نرجع في الآخر.

قد تكون تجاوزات من هنا وهناك، ولكن ينبغي أن يطبق القانون في جميع حالات التجاوزات المسجلة والموثقة بالصوت والصورة في كلا الجانبين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا استمعت لعرضكم بكثير من الإمعان، وهي فرصة لنؤكد أن الفكرة التي طالما قلناها ولازلنا نؤكددها، بأن المقاربة الأمنية في اعتقادنا لن تحل الوضع ولن تحل الإشكال في إقليم الحسيمة، وليس فقط في إقليم الحسيمة، لأن الآن الاحتجاجات امتدت إلى أزيد من 30 مدينة وقرية.

الدليل أن هاته المقاربة لن تنفع، هو هذا التفاعل وهاذا الامتداد للاحتجاجات والتعاطف الشعبي مع الاحتجاجات والمسيرات التي عبرت

ومشتركة ومنقولة، قصد تقوية هذه الوسائل لهذه المؤسسات، وتمكينها من تفعيل برامج التنمية المحلية والجهوية، لأن إصلاح الشأن الجهوي والمحلي لن ينجح إلا إذا تنازل الفاعلون الحكوميون المركزيون عن سياسة تدبير أمور المواطنين في البوادي والجبال وهوامش المدن من مكاتبهم المركزية من بعد. التعجيل بتفعيل برنامج تنمية المناطق القروية والجبالية للحد من الفوارق المكانية والاجتماعية.

من جهة أخرى، ندعو جميع مكونات الأمة إلى استحضار الترابط الوثيق بين المواطنة والوطنية، والحرص على سلامة الوطن واستقراره والتمسك بالنموذج الديمقراطي المتميز الذي يراعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم، السيد الوزير.

بلادنا محسودة على نموذجها الاقتصادي والاجتماعي، محسودة على استقرارها وعلى أمنها، محسودة على الأوراش التي ما فتى جلالته الملك محمد السادس حفظه الله يدشنها، خصوصا في منطقة الشمال، ناهيك على الافتتاح على إفريقيا وجعل المغرب قنطرة عبور نحو تعزيز محور جنوب-جنوب.

نداء للجماهير الشعبية التي تحج في الحسمة المتشبثة بوطنيتها وبثوابتها، نقول لهم إن الرسالة وصلت، وعليهم أن يعوا بأن أعداء الوطن متريصون بنا، ما فتئوا يحاولون عبثا النيل منا، مستغلين هذا الحراك السلمي ضد بلدنا في الخارج.

لذلك، فإننا كمغاربة أحرار قادرون على التصدي لهم عبر تقوية جهتنا الداخلية وعبء تآزرنا يدا واحدة على الأعداء، تكون سدا منيعا ضد كل من يحاول العبث باستقرارنا.

نعم، الخصاص موجود والحاجيات كثيرة وضرورية لكافة أبناء شعبنا للعيش بكرامة في مغرب واحد، عدونا المشترك الفقر والهشاشة والتمهيش، ناضل من موقعنا من أجل القضاء عليه، طالبين من الحكومة تسريع وثيرة إنجاز هذه المشاريع المبرجة في الحسمة وباقي أقاليم المملكة.

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن الاحتجاج السلمي حقا مشروعا في إطار القانون، وهو مكفول دستوريا، وإن التجربة الحقوقية المغربية نموذجية ولا تقبل المزايدة علينا فيها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وعبر الحراك والاحتجاجات التي تمت في هذه المدينة على سلميتها، مبدعة أشكالا احتجاجية راقية أبهرت الجميع.

فإذن إذا كان هذا الحراك وهاته الاحتجاجات استطاعت على مدار 7 أشهر أن تحافظ على سلميتها فهو دليل بأن عمق هذا الحراك متشبث بهاته السلمية، التجاوزات التي قد تسجل هنا وهناك، وهنا أشير إلى أن الحراك ونشطاء الحراك تبرؤوا منها في حينه، ولازال من هم خارج أسوار المعتقلات يتبرأ منها، الملمئين السيد الوزير، وهاته هي مهمتكم تحددوا لنا مهمة اشكون هما هاذ الملمئين اللي تيضربوا القوات العمومية؟ ماشي النشطاء ديال الحراك اللي اعتقلتمو واللي في كل لحظة كانوا يتشبثون بالسلمية ونعرفهم واحدا واحدا، بل أن من المعتقلين من لم يشارك قط في هذا الحراك وتم اعتقاله، وأعي جيدا ما أقول، السيد الوزير.

فإذن المقاربة التي يجب أن تكون هي مقاربة التعقل، أما قضية.. والحوار، أما قضية الحوار، السيد الوزير، ما نديروش التضليل على الشعب المغربي، ما نديروش التضليل؛ الحكومة ووزارة الداخلية ما فتحتش الحوار مع الناس ديال الحراك، جا فعلا الوفد الوزاري، ولكن ما تفتتحش الحوار بشكل مباشر مع هؤلاء. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

وفي هذا الإطار، نود في الفريق الحركي أن نجدد التأكيد على تفاعلنا الإيجابي مع الحركات الاحتجاجية ذات الطبيعة السلمية، وفي مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والمشروعة التي تعرفها بعض المناطق، وضمنها إقليم الحسمة، مؤكداين على ضرورة التلازم بين مشروع الحقوق وشرعية القانون وتلازم الحقوق بالواجبات.

كما نسجل أن المكان الطبيعي لحل هذه الإشكاليات المترتبة على الحراك الاجتماعي هو داخل المؤسسات، ومن خلال حراك مؤسساتي يتجاوب مع الحراك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، نعتقد في فريقنا أن المرحلة تقتضي أخذ خطوات عملية، تتمثل فيما يلي:

تسطير الحكومة لسياسة عمومية اجتماعية مندمجة قادرة على استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية ضحية التهميش والإقصاء الاجتماعي، ضحية التهميش والإقصاء الاجتماعي، وتحسين مكانة الطبقة الوسطى وحقوقها.

إطلاق يد الجهات وباقي الجماعات الترابية لمباشرة اختصاصات ذاتية

فالقطاع السياحي، السيد الوزير، كيعاني في إقليم الحسيمة، فكنتظن بأن كلنا مطلوب منا كمستشارين أو كحكومة أو كمجتمع مدني، خاص التحسين ديال الصورة ديال مدينة الحسيمة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعت بامعان إلى جوابكم، وبالمناسبة أؤكد من هذا المنبر باسم الفريق الاشتراكي على أن الحراك السلمي الذي يعرفه إقليم الحسيمة اليوم، يفرض على الجميع أن يجعله موضع أو موضوع تحييص ودراسات من مختلف الزوايا بعيدا عن الركوب عليه.

الحراك السلمي، السيد الوزير، يضع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على محك تفعيل ضروري، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، يضع شعار الجهوية الموسعة الذي رفعته بلادنا أمام امتحان حقيقي، سيما وأن مطالب ساكنة إقليم الحسيمة هي في تقديرنا مطالب اقتصادية، مطالب اجتماعية لا نملك في الفريق الاشتراكي إلا أن نكون معها، لا نملك، السيد الوزير، إلا تأييدها لأنها مطالب مشروعة ومطالب عادلة.

لكن في المقابل نرى أن التعاطي كما جاء في جوابكم، السيد الوزير المحترم، أن التعاطي مع هذا الحراك السلمي لا بد أن يستمر فيه احترام مبادئ حقوق الإنسان، الذي قطعت فيه بلادنا أشواط كبيرة.

لا بد فيه من احترام شروط المحاكمة العادلة وتقوية ضمانات حقوق الدفاع، تماشيا أو انسجاما مع قرينة البراءة التي أضحت هي الأصل، والتي أضحت اليوم قاعدة دستورية.

في المقابل نشدد على أن القانون بما أنه أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ينبغي على الحكومة أن تكون حريصة كل الحرص على تطبيق مقتضيات القانونية ضد كل من تسول له نفسه أن يخرق القانون من أي موقع كان، لأن القوات ديال الأمن العمومي هي أيضا جزء من المجتمع المغربي وأي مجتمع ديمقراطي في العالم كله لا يمكن له أن يعيش دون قوات أمنية أو قوات عمومية لأنها هي التي تحرص على أمن وسلامة واستقرار المواطنين والوطن.

نطالب، السيد الوزير، بالمناسبة كفريق اشتراكي، السيد الوزير، أتحدث إليكم نحن كفريق اشتراكي نطالب بنذ العنف ضد أي جهة قد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا كان واضح حول توفير المناخ الملائم للاستثمار، فالكل يعرف، خاصنا نكون صرحاء، بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اللي تتعرفها مدينة الحسيمة أو عدة مناطق جبلية، السيد الوزير، في المغرب، لم تنل حظها من التنمية.

وهنا لا بد من التذكير بأن صاحب الجلالة كانت عندو رؤية استباقية في مشروع ديال الحسيمة منارة المتوسط، واللي كان جا باش حاول الإشكاليات كلها أو يجاوب على الواقع لمعالجة الإشكالية الحقيقية اللي مطروحة.

وكشمن الزيارة الأخيرة اللي عملتها الحكومة واللي نزلت للميدان واللي أعطت واحد الأجنحة واقعية، أجنحة اللي بدأت العمل بها.

فكنتظن اليوم، باسم الإخوان ديابي ديال الاتحاد العام للمقاولات، وكذلك كمنتخب دالجهة وكرييس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، أؤكد بأن الزيارة الميدانية المتعددة اللي قمنا بها مع رجال الأعمال، وأؤكد اليوم أن انخراط المقاولات المغربية فهي انخراط في الجهود ديال التنمية المحلية.

فأنا أحيي كل المقاولات اللي حاولنا نتسابقو ليها وحاولنا ندرجو ليها واللي امشينا ليها واللي تواصلنا معها ومشات زيارة ميدانية، فهي تؤكد بأنها رهن الإشارة باش تكون حتى هي تعمل في هاذ التنمية.

كذلك لا بد من هاذ الجهود، كنعقولو بأن باش تكون النجاعة والفعالية فيها خاص تكون بواحد توفير بواحد المناخ ديال الأعمال ملائم، السيد الوزير.

كذلك لا بد ما نممن اليوم الإشراك ديال المقاولات المحلية في الصفقات العمومية مؤخرًا، فهذا كنعجلو بإيجاب على الحكومة، بأن شاركت المقاولات المحلية في ظل الصفقات العمومية اللي كنععمل دابا.

كذلك من أهم المستنتجات اللي خلصنا بها هو يجب تركيز الجهود ديالنا على ثلاثة قطاعات، اللي يمكن باش تقدر نووفر الشغل.

القطاع الصناعي، وقطاع السياحة وقطاع الخدمات المرحلة، وجل هاذ القطاعات، وإلى ابغينا نوجدوهم على أرض الواقع خاصنا يكون عندنا واحد التكوين ملائم لهاذ الشغل هذا.

فكنتظن بأن هاذو إشكاليات.

الإشكال الأخير وبعبارة، هو اليوم احنا مقبلين على موسم الصيف،

يصدر عنها.

ونؤكد بالمناسبة على أن الحكومة عليها أن تنزع إلى ثقافة الحوار، إلى ثقافة الإنصات، أقول الإنصات ثم الإنصات إلى اقتراحات ساكنة إقليم الحسبية من أجل إيجاد حلول عملية من أجل التسليح بمقاربة سياسية، أقول مقاربة سياسية اليوم المغرب في حاجة إلى حل سياسي بمقاربة سياسية تشاركية ينخرط فيها الجميع كل من موقعه من أجل المحافظة على الاستثناء المغربي.

احنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي جزء من السلطة التشريعية، ليس من حقنا أن نتدخل في اختصاص السلطة القضائية، ولكن استنادا للفصل 58 من الدستور من حقنا أن نتوجه إلى جلالة الملك باسم هذا الفصل، باسم القانون، باسم رمضان، باسم جميع المسميات، أن يمارس حقه في العفو بالنسبة لمعتقلي إقليم الحسبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نتابع بقلق كبير ما يقع في الحسبية، ونسجل بامتعاض حجم الارتباك والارتجال في تدبير هذا الملف الحارق، ولسنا في حاجة للتذكير بحساسية المرحلة في ظل محيط إقليمي ملتهب، الجميع فيه يناصبنا العداء.

فالموقف يتطلب جرعات قوية من التهدئة وضبط النفس والابتعاد عن نهج خيار التصعيد وحملات الاعتقالات وأسلوب التهويل والتهوين والتشكيك والتحريض الذي لن يجنب الوطن لأبنائه، ولن يعمل إلا على تأجيج نار الحقد والكراهية وضرب اللحمة الوطنية الغالية.

هل من الحكمة، السيد الوزير، الإفراط في استعمال المقاربة الأمنية؟ هل كان من الحكمة برمجة موضوع الفتنة في خطبة الجمعة وفي ظروف مماثلة؟

إن مثل هاذ الممارسات لم تعد تجدي نفعاً أمام تنامي الوعي الشعبي بالواقع المعاش، وماكينة التدجين والتضليل لن تحجب شمس الحقيقة، لقد عاش المغرب محطات مفصلية للمصالحة مع الذات، انخرط فيها أجيال من المناضلين الشرفاء، تمخضت عنها توافقات من أجل طي صفحات الماضي الموجعة، وإقرار ديمقراطية حقيقية، والخروج من نفق التحكم والحكرة والتهميش والإقصاء، توافقات لم يبق منها للأسف إلا الشعارات كعناوين

تؤرخ لتلك المحطات.

وهكذا توالى الارتدادات والانتكاسات وخيبات الأمل، وتعمقت أزمة الثقة، وما تعيشه منطقة الريف وغيرها من المناطق هو نتاج لكل ذلك في غياب إرادة حقيقية في التعامل مع المغاربة كمواطنين كامل المواطنين، وكذا الإصرار على مواصلة التحكم وضرب استقلالية ومصداقية هيئات الوساطة الحزبية منها والنقابية وغيرها.

السيد الوزير،

ما يقع اليوم من أحداث هو ليس للمزايدة، ولا ينبغي له أن يكون كذلك، الموضوع خطير ويتطلب منا جميعا حسا وطنيا رقيقا ومنسوبا عاليا من الحكمة والتبصر، وأن نرجم منهج الحوار الصادق لإنهاء هذا الخلاف، ولن يكون ذلك الحوار مجديا إلا في إطار أجواء هادئة تبدأ فيها النفوس وتطمئن بإطلاق سراح فلذات أبادها من المعتقلين.

تلکم أهم المقدمات الضرورية للإسهام في تنفيس الاحتقان الاجتماعي بالمنطقة، وفي نفس الآن بعث رسائل طمأنة إلى كافة أبناء الشعب بأن طريق الإصلاحات الحقيقية لازالت ممكنة فقط يجب أن تحسنون النيات وتوفروا لذلك الإرادة الصادقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا حرش:

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير،

عندي مجموعة من الأسئلة: ما معنى الانفصال، السيد الوزير؟ ما معنى الحياة، سيدي الوزير؟ ما الذي له مصلحة في أن يفرق الشعب المغربي إلى قسمين أو 3 أقسام؟ من له المصلحة فيما يجري الآن في المغرب من حركات احتجاجية؟ هل الانفصال، السيد الوزير، هو أن يخرج الشباب المغربي ليطالب بمطالب مشروعة، تقولون سياسية نعم سيدي، هي مطالب سياسية لأنها ضد السياسات المعتمدة من طرف الحكومات في مجموعة من الميادين، منها التشغيل، والتربية، والتعليم، ومنها كذلك من فك العزلة عن مجموعة من المناطق.

الحراك ليس فقط في إقليم الحسبية، الحراك هو مغربي الآن لم يتعرض شباب الحسبية فقط للعنف، تعرض له الشباب في الرباط، تعرض له الشباب في الدار البيضاء، تعرض له المواطنون والنقابيون في تاونات وخريكة.

سيدي الوزير، ماذا يجري في المغرب؟

سيدي الوزير، نحن ككونفدرالية ديمقراطية للشغل لعبنا دورا كبيرا من

عندو عصا سحرية اللي غيخرج مشاريع ويقول لك كن فيكون، خصنا الوقت ديالها، والمقاربة الأمنية اللي تنهضوا عليها راه مكيناش، مكيناش المقاربة الأمنية، كين مقاربة اللي هي تشاركية، مقاربة اليد في اليد، مقاربة ديال عمل الجميع من أجل غد أفضل.

بطبيعة الحال من الواجب على الدولة، من الواجب على القوات العمومية أنها تسهر على حماية الأمن للمواطنين والمواطنات، وإذا كان شي تدخل اللي ما شي هو هناك يتفتح تحقيق، واللي ارتكب الجرم يستحق العقوبة لأي طرف كان، هذه مسألة مفروغ منها ما شي غير تحصيل حاصل، ولكن باش نجيو نقولو اليوم بأن كين مقاربة أمنية وترجعو في الخيلة ديالنا بأن المقاربة الأمنية بواحد الطريقة من الطرق اللي كنا نعرفوها في المغرب أيام زمان أو لا في مواضيع أخرى، راه هادي ما كيناش وعمرها ما تكون.

إذن ما نلعبوش على الكلمات، نعطيو الحقيقة كما هي، ونديرو يد في يد باش نلحو المشاكل، ما تنقولش ما كينيش مشاكل، كايته مشاكل، وقع تأخر في بداية المشاريع، هادي مسألة مسلمة.

تحاولو الآن أننا نستدركو التأخر اللي وقع، احنا خدامين فيه، ونقولها لكم دابا، راه قلتها قبالة ونعاودها، بالرغم من التأخر اللي حصل في بداية الأشغال راه تلتزمو بأن نهاية الأشغال غيكون في الوقت المحدد، يعني في آخر 2019، لكن ما يمكنش نخدم و5، 6، 7، 10 مظاهرات في النهار، تطلب وأعطي الوقت للمسائل، تطلب هذه يعني بديية ما ضاع حق وراءه طالب.

لكن حيث تيوقع يعني مطالب دابا، وأنا ما ندخل حتى تصابو لي، ونعطيك، اللي هضرت عليه الظهر ديال العسكرية اللي الحاجة اللي ما يمكنش نهائيا وخا تبغي الحكومة أنها ما عندها كيدير زعما.. المشترك اعطيوها لنا راه ما كيناش، لأن ما كينيش أساسا، ما كينيش، مطالب تعجيزية وتدار هي الأولى باش تنشدو الباب نهائيا.

مع الرغم على هذا الحوار عمرو ما وقف، عمرو ما يمكن يوقف، لكن الحوار عندو شروط ديالو، احنا في دولة اللي عندها المؤسسات ديالها، هاذ المؤسسات ديالها واحنا دولة المؤسسات، ما يمكنش أن أي واحد نمشيو نتحاورو مع أي واحد في أي ساعة في أي موضع، المؤسسات تلعب الدور ديالها ويمكن لنا نتحاورو في جميع المسائل في إطار مؤسسي، ما يمكنش أن لي طلب أن نتحاورو معه في أي إشكال... إلى آخره.

يكن لنا نستمعو لبعضنا في واحد الإطار من الأطر، لكن ما غمشيوش نتفاوضو بحال اللي تندير مفاوضات حول يعني بصفة من الصفات، احنا في دولة المؤسسات، والمؤسسات تلعب الدور ديالها.

وأهم مؤسسة كنفولها وكنعادها هي مؤسسة المنتخب، المنتخب هو يعني في التشكيلة ديال بلادنا هو حجر الزاوية، عندو دور محوري في جميع السياسات الإستراتيجية ديال بلادنا.

أجل أن يكون هناك إنصاف ومصالحة بين المغرب وكل المغاربة، وكان عنوانه لكي لا يتكرر هذا، لكي لا يتكرر القمع، لكي لا تتكرر المقاربة الأمنية، لكي تكون دولة الحق والقانون، لكي نضمن المحاكمة العادلة لكل من اقترف إجراما.

سيدي، هؤلاء الشباب هم شبابنا، تربوا في المدرسة المغربية، ما جبناهم من كولومبيا، هما اولاد المغرب كلهم، هناك شيء لا نستريح إليه، كين شي حاجة ماشي هي هديك، خصنا نعرفوها.

السيد الوزير، الشباب، صرح كل محامي الشباب المعتقلين صرحوا الحامين ديالهم أنهم عنفوا، دابا الآن خصكم تجاوبنا واش هاذ الشباب فعلا عنف في الوقت اللي حنا نترفعو شعار دولة الحق والقانون.

سيدي الوزير، ماذا جرى باش تولى مسيرات في أوروبا ضد المغرب، اللي دار واحد المجموعة ديال الأشياء اللي في الحقيقة كان يشهد بها العالم ومكانة الملتقيات الدولية في الأمم المتحدة، ولا في إفريقيا ولا (Cop22) إلا لتقول أن المغرب بدأ يخطو خطوة دولة الحق والقانون.

سيدي الوزير، أنا أقول، وفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقول: ما الذي يجري حقيقة في المغرب؟ لماذا نتعتون الشباب بأنه لا يجب بلده ولا يجب ملكه؟ لا شي حاجة كايته.

ونطلب من هذا المنبر، نحن ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، إطلاق سراح المعتقلين، هاذو اولاد معروفين ديورهم وعارفين فين... الحوار والإنصات، والإنصاف والإنصاف لأبناء الشعب المغربي هو مسؤوليتنا جميعا ومسؤوليتكم بالخصوص كحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نوضح واحد المجموعة ديال النقط.

أولا فيما يخص المقاربة الأمنية، إذا كنا لمدة 7 أشهر والناس تحتج حتى واحد ما تكلم معهم، جميع أنواع الاحتجاجات تم الممارسة ديالها "الطنطنة" وهذه جميع الأنواع، ولا تدخل واحد، وإذا كانت هذه المقاربة الأمنية مرحبا.

الإنصات، زيارات ميدانية لعدة وزراء، الإنصات للجميع من أجل التحاور حول هاذ دفتر المطلي اللي 90% أو أكثر من 90% موجود في المشاريع اللي هي اليوم كندار على أرض الواقع، واللي خصنا نخليو لها الوقت باش تدار، راه حتى واحد ما عندو عصا سحرية، خصنا الوقت، خصنا إمكانيات.

الإمكانيات الحمد لله وجدناها، خصنا الوقت، راه ما كينيش شي واحد

غتكون في أرض الواقع، وبيناتنا الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

احنا ما ابغيناش ندخلو في الجدال من المسؤول عن التأخير؟ لأن في البداية قلت على أنه احنا جينا لنسائل أنفسنا، ونشكرو الشباب ديال الحسبية على أنه جعلوا الجميع اليوم يققون للتأمل في أوضاع بلدنا، ماشي في الحسبية، في ربوع المملكة كلها، باش نتجاوزو كل اللحظات وكل الظروف اللي ممكن تجعل لا قدر الله نعيشو عدم الاستقرار في بلادنا وما بيغيبها حتى واحد.

لذلك، احنا في حزب الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة، نمدا يدنا للجميع، ما غزايديو على حتى شي واحد، لأنه مقتنعين أشد الاقتناع على أنه اليوم وبفضل شباب الحسبية، اليوم الشعب المغربي كله خصو يتعباً تعبئة حقيقية وجاعية لإنجاز الأوراش ديال التنمية والمزيد من البناء ديال الديمقراطية في بلادنا، ولكن كيف السيد الوزير؟ أشنو هو المدخل؟ نهضرو على الحسبية اليوم، المدخل، السيد الوزير، باش تساليو منارة المتوسط:

أولا، إطلاق سراح جميع المعتقلين، هاذي رقم واحد. ثانيا، السيد الوزير، المنهجية ديال الحوار ديالكم خاطئة، وخصكم تعترفوا، احنا ما ابغيناش، ما ابغيتش يعني ننتقدك قبيلة أشنو قلت، لأنه تهضر كما لو أنه الحكومة مزهة في تديرها لهاذ الملف، في حين أنه كاين هناك ارتباك، ارتكبت أخطاء بما فيها الأسلوب ديال الحوار والدليل على أنكم كتمشيو وكستمر وتتأجج الاحتجاجات، إيوا، يا ودي راكم خاطئين، إذن بدلوا الأسلوب، أسلوب خاطئ، احنا غادي نتعاونو، نمدا يدنا، احنا جزء من هاذ الشيء دالكل، خاصنا نبدلو طريقة الحوار، هذا الأمر الثاني.

الأمر الثالث هو الارتقاء بالنقاش العمومي، هاذ الشيء اللي كمشوفو على أنه التلفزيون العمومي (out) كما لو أنه.. فاش تنتفرج أنا في (RTM) بحال كنتفرج في تلفزيون ماشي في المغرب، كيبيغيتو نعبؤو الشعب؟ كيبيغيتو قنعو الشباب؟ خاصنا نوفر شروط الثقة، والثقة بتبدئ من الإعلام ديال الشعب، خاصها تناقش هاذ القضايا اللي تناقشو اليوم، نجيبو الناس يناقشوا، خبراء، أكاديميين، مواطنين عاديين، سياسيين، فنانة، مثقفين، الكل ينبغي أن يتعبأ اليوم من أجل تجاوز هاذ الأزمة، والشعب المغربي قادر لتجاوز كل اللحظات الصعبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، ابغيتو تجاوبوا السيد الوزير؟

إذن، ننتقل إلى السؤال الأخير دائما في قطاع وزارة الداخلية، ويتعلق

عندنا مكتسبات خصنا نحافظو عليها، وخصنا نخدمو مع بعضنا اليد في اليد، الآن اللي كهضرو المشاريع ديال الحسبية راه غادية في الطريق ديالها، لكن محتاجين أننا نتعاملو مع بعضنا اليد في اليد ونمشيوا عند الإخوان ديالنا ونذكروا معهم، لأن محتاجين حلول للي ماشي هي حلول ديال نجابوك مطلب ونجابوك على المطلب، في حلول أكبر من هذا.

البارح وقع واحد الاجتماع بين السيد رئيس الحكومة والجهة ديال طنجة - تطوان - الحسبية، الهدف ديالو كان هو هذا، خصنا نخدمو يد في يد، باش نكونو صرحاء حتى يد وحدة ما كتنصفقش، حتى واحد ما عندو الحل السحري، وإذا ما خدمناش مع بعضنا راه ما كاين حتى شي حل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ودائما نتقى في إطار الأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية. نقطة نظام في التسيير، السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

غير لعدم سوء الفهم، فقلت كولومبيا لأنها بعيدة جدا، منطقة نائية فقط.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نتقى دائما مع قطاع وزارة الداخلية، والسؤال الموجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، مآل مشروع الحسبية منارة المتوسط، هذا سؤال تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

كان بودي أن أفتنع بأنه في 2019، إسالي منارة المتوسط، ولكن صعيب علي فتتبع في ظل هاذ الأجواء اللي كاينة، كيغادي ديروا؟ عام ونصف ما درتو حتى حاجة، دابا في هاذ عامين ونصف اللي ابقات وفي ظل هاذ الأجواء غتكملاو منارة المتوسط، أنا ما مقتنعش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

وإذا ابقات الحالة كيف هي بطبيعة الحال راه صعيب جدا أننا نعملو في هاذ الظروف، لكن رغم هاذ الشيء راه كنديرو ليل ونهار.

الالتزام ديالنا بأنا غتكملاو في 2019، كنعاولو نؤكد عليها، وقع لنا يعني وإلى ابغيت تقول تقريبا سنة ديال التأخر، لكن هاذ السنة الآن كنعاولو ماشي نحاولو فقط لكننا يوم على يوم كنعقلصو من هاذ التأخر اللي وقع، وكنتعهد أمامكم أن في 2019 جميع البرامج اللي موجودة في منارة المتوسط

مرة أخرى تنقلها وعاود قلتها في الأول ديالها، القوات العمومية تتقوم بواحد العمل يعني ما يمكنش نوصفو، تحت الضغط، وراكم شفتو بعينكم يعني ماشي تسجيلات أسميتو، بعض الساعات الحجار، بعض الساعات أسميتو.. راه ماشي يعني ماشي فيديوهات ديال هذاك، فيديوهات حقيقيين. القوات العمومية تخدموا تحت الضغط في ظروف صعبة، ومع ذلك والحمد لله تنقلها وتعاودها والحمد لله لم يسجل بتاتا شي حاجة اللي تتخدش العمل دهاذ القوات العمومية، تنقلها وتعاودها.

هناك قبل ما تقولوها لي أتما، تقولها لكم أنا، كايين واحد المجموعة دالفيديوهات اللي تيدوروا على مدينة إمزورن، واحد 3 ولا 4 ديال الديور اللي تم التهريس ديالهم.

الآن واحد التحقيق جاري باش نعرفو أشنو وقع بالضبط، واللي مسؤول عليها، اللي ثبت عليه المسؤولية غيتحمل مسؤوليتو، الحاجة الوحيدة هي هاذي واللي فيها تحقيق الآن، من غير هاذي ما ثبتت ولا مرة واحدة، ما زال هاذي الشي غادي، ما ثبتت ولا مرة واحدة أن القوات العمومية التجأت لشي أسلوب من أساليب القمع واللي كهضرو عليها، مع العلم بأنه بعض الأحيان كي عملوا في ظروف قاسية جدا، والإخوان كاملين أشاروا لها، هاذ القوات العمومية راه ما جاوش من المريح، راح خوتنا، وراه مغاربة.

الله يجازيكم بخير، الهدف ديالنا اليوم الأساسي، نبدأو نفتشو على المسؤولية، صافي واحد يقدر يديرها، لكن الهدف ديالنا الأساسي اليوم هو كيفاش نمشيو للقدام؟ كيفاش نلقوا الحلول الناجعة من طرف الحكومة، من طرف الأغلبية، من طرف المعارضة، ما كيهمش، كيمننا اليوم كيفاش نلقوا الحلول باش نمشيو ببلادنا للقدام، هذا هو الأهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار، الكلمة لكم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

وفعلا يعني كنتناسمو معكم بأن الاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية هو جزء من الحل.

ما وقع في إمزورن، السيد الوزير، هو أمر مرفوض وغير مستساغ، فأن يتم تكسير بهاذ الشكل للأبواب ديال المواطنين، هاذ الشي ماشي معقول، السيد الوزير، طبعا نتمن هاذ المبادرة ديال فتح تحقيق وتمناو أنها تصل لنتائج فعلية.

وفي نفس الوقت أو بالموازاة مع هذا، نؤكد، السيد الوزير، بأنه ليس فقط في إمزورن، راه التجاوزات التي تقع في أكثر من مدينة وليس فقط في الحسيمة، في فاس ما وقع في السبت الماضي، مكناس، في خريبكة، في

بتجاوزات أمنية وقعت أثناء فض تظاهرة بساحة محمد السادس بالحسيمة، للمستشارين المحترمين لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

نعم، عندكم شي تدخل السيد الوزير المكلف بالعلاقات...

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، السيد الرئيس، هاذ السؤال كنا طلبنا باش يكون ضمن الأسئلة المحورية، ضمن السؤال المحوري والسيد الأمين ديال الجلسة في البداية هاذ الشي اللي قال، باش يتدرج في إطار سؤال محوري.

السيد رئيس الجلسة:

الترتيب كان كالتالي، السيد الوزير، في آخر لحظة جاتنا بأنه هاذ السؤال كان موجه لوزير العدل، على كل حال الترتيب كان ذلك، بقي سؤال نكملوه.

الحكومة كايته، السيد الوزير، ما يمكنش.. السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ السؤال في الحقيقة احنا طرحناه على الحكومة في شهر يناير حول تجاوزات أمنية وقعت أثناء فض إحدى التظاهرات الاحتجاجية بساحة محمد السادس بالحسيمة، واعتبارا لأن التجاوزات الأمنية لازالت تسجل إلى الآن، فأشنو هو يعني التعامل ديال الحكومة مع هاته التجاوزات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

تتنأسف، السيد الرئيس، أن هاذ السؤال بالنسبة لي كان ما داخلش في هاذ أسميتو، يعني ما عنديش المعطيات بدقة باش نجابو على السؤال فيما يخص شهر يناير، تتنأسف ما تقدرش نجابوك على هاذ النقطة بالضبط فيما يخص شهر يناير، أشنو وقع في ساحة محمد السادس، باش ما نقولش شي حاجة اللي ماشي هي هذيك، ما تقدرش نجابوك بدقة عليها. لكن بصفة عامة قلت السؤال ديال التجاوزات اللي باقية غادية لحد الآن.

الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وهو في موضوع المضاربة وضعف مراقبة أسعار المواد الغذائية، وهو سؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لاحظنا مؤخرا بدخول شهر رمضان الكريم كمين زيادات، كمين تجاوزات، كمين أخطاء لاحظناها من خلال الغلاء ديال مجموعة الملواد في مجموعة الأسواق الأسبوعية والأسواق المركزية.

ابغينا الجواب ديا لكم، السيد الوزير، حول هاذ الزيادات الصاروخية واللي تتزامن مع هاذ الشهر الكريم، اللي من المفروض أنها تكون يعني مراقبة من طرف الوزارة ديا لكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الناودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا هذا لاحظته المغاربة كلهم، ولاحظناه مع المغاربة بلي كمين زيادات، كمين الاحتمار، كمين مواد فاسدة، تنظن 5 أيام الأولى د رمضان أكثر من 9000 نقطة ديال المراقبة، أكثر من 600 مخالفة دارت، أكثر من 34 طن دالمواد الفاسدة اللي حصلت في خمسة أيام الأولى وأتلفت، ما تنقولش هاذ الشيء كافي، هاذ الشيء ما كافيش والفساد أكثر بكثير من هذا.

الآن اللي تنقولو هو في البلدان اللي فيها هاذ الأسعار هكذا، كمين جمعيات ديال حماية المستهلك، كمين المواطن، ما شيء غير الحكومة بوحديتها اللي غادي تراقب، قل لي غير في البار البيضاء اشحال خاصك من مراقب باش تدور في الأزقة؟

إذن فعلا كمين واحد الوعي، ولكن راه اللي حصل تيودي، راه تشوفوا راه الجرائد اليوم كلها خرجت هاذ الأعداد، إذن خاصنا نظورو ولكن ما تسناوش أن الموظفين اللي كابينين فادين بوحدهم، بيتقى الفساد، الفساد بعدا تنقول لشي أصدقاء ديا لي الفساد حتى يموت الشيطان عاد ما يبقاش الفساد.

راه في الدول الديمقراطية راه فيها الفساد، غير احنا اشوية أكثر، هما اشوية قليل، كيفاش نظورو الآليات ديالنا باش نقلو من هاذ الفساد؟

تازة، في تاونات، في طنجة، في الرباط، في تطوان.

إذن خاص الدولة تتحمل المسؤولية ديالها في التجاوزات التي تقع، لا يمكن، السيد الوزير، أن تقبل في مغرب 2017 بعد مسيرة من الإنجازات على المستوى الحقوقي أن تقع ردة حقوقية.

نستشعر فعلا أن هناك ردة، الحسيمة التي أعرفها جيدا كمين حظر ديال التجوال غير معلن، السيد الوزير، وأنا شخصيا عاينت هاذ الوضع، كمين كأننا في معابر، هاذ الشيء ماشي مقبول، السيد الوزير، المواطنين اللي ابغا يدوز لدارو فسيدي عابد بشكل يومي في وسط الحسيمة، هاذ الشيء غير مقبول، احنا نتمن هاذ التوجه لفتح حوار ولخلق الأجواء ديال الحوار، لكن من الصعب أن نتحدث عن هاته الأجواء في ظل وجود معتقلين.

فبالنتالي، من المهم جدا أن تكون هناك مقارنة بعيدا عن المقاربة الأمنية، بعيدا عن المقاربة القضائية، هاذ الأوضاع تحتاج إلى مقارنة سياسية للتعامل بشكل إيجابي مع الواقع الحالي.

كذلك من الخطأ أن تتعامل الدولة مع هؤلاء الشباب كخصوم، هؤلاء أبناء الوطن، احنا كنعسو الآن كأن جزء من هاذ الشباب الدولة كنعامل معهم كخصم، وهذا خطأ، هذا جزء من أبناء الوطن، هاته ثروة وطنية يجب أن نرعى هؤلاء الشباب، أن نفتح معهم قنوات التواصل من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير إذا كان هناك تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بعجالة، ما كمين لا حظر تجول، لا حتى حاجة، اللي كمين هو أنه باش ما يوقعوش الانزلاقات الأمنية، القوات العمومية كنعوم بالخدمة ديالها بأنها تتعلق بعض الممرات ملي تيكون خطر على الأمن العام، كمين إخوان كياججوا الوضع، بطبيعة الحال أن القوات العمومية تمنع عليهم، والأخ يعرف هاذ الشيء مزيان وبلا ما ندخلو في التفاصيل.

من جهة أخرى، المقاربة الأمنية في المدن كاملة راه ما كيناش مقارنة أمنية، نشوفو غير الصور آش تيقع عندنا وآش تيقع في الدول الأخرى، نشوفو الصور، يعني ما أحسن، ما أقل، ما أكثر، اللي كمين هو أنه الاحتجاج حق مكفول في إطار القانون، وكلشي خاصو يكون الخدمة ديالو في إطار القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه للوزارة المنتدبة لدى رئيس

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا نسمعوا لكم الآن، السيد الوزير، تتكلموا وتتعرفوا على أن فعلا كايين تجاوزات، ومن خلال المراقبة ديالكم تم ضبط مجموعة ديال المواد فاسدة وكذلك مجموعة ديال المخالفين.

السيد الوزير، احنا دابا هاذ المواطنين، هاذ المغاربة إذا ما احناهموش الحكومة واهميتهم اتما، السيد الوزير، لأنه راه كايين تفاوتات في المجتمع، كايين ناس اللي هم ضعاف ما عندهومش الدخل، ما عندهومش باش يقاوموا، ما عندهومش باش يشيرو المواد الأساسية.

المشاكل في رمضان كثيرة، السيد الوزير، احنا تنشوفو يعني المناطق النائية، وتنشوفو المدن ديالنا وتنشوفو المستضعفين وتنشوفو يعني الغياب أو محدودية المراقبة ديال الوزارة ديالكم وديال الحكومة.

واحنا تنطلع دابا على واحد المذكرة ديال المندوبية السامية للتخطيط وتنشوف فيها المواد، المواد يعني مسطرة مشكورين المندوبية السامية للتخطيط، لأنه ضابطين مادة بمادة، وجميع المواد اللي تزدادوا وفيين، والغريب اللي فاجاني وأثار الانتباه ديالي والمفارقة العجيبة اللي تنتكلمو عليها دائما وهي الفوارق، كنت أعتقد كايين غير في ذلك الاستثمارات اللي جانا بها السيد وزير المالية وكنا سولناه، وقال لك أودي كايين المواطن في الحسمة وفي تازة وفي وزان وفي تنغير يعني الاستثمار ديالو 800، 900 درهم، والرباط، الدار البيضاء 23000 درهم، 24000، لقيتها حتى في المواد، المواد، الرباط دابا إذا لاحظت هذه المذكرة، السيد الوزير، وتمناها تكون عندك ولا نسلمو لك نسخة منها، المواد في الرباط ماشي بنفس الثمن اللي كايينة في طنجة، واللي كايينة في الحسمة، واللي كايينة في تازة، واللي كايينة في مجموعة ديال المدن.

وماشي معقول أنا نشري مطيشة في الرباط ب 2 دراهم، وفي وزان وفي الحسمة وفي تاونات تبعتها لي ب 4 الدراهم، وها هي كايينة هنا، بيع لي المواد الأساسية من اللوبيا، من العدس، من الحمص، ناخذها هنا في الرباط والدار البيضاء حيث الشروط مواتية بئمن، ولكن نمشي للداخلة ونمشي للعيون ونمشي لمناطق ديال زاكورة ووزازات ناخذها بواحد الثمن، وحرام السيد الوزير.

إلى كنتو اتنوما من المفروض فيكم أنكم تراقبوا وتضربوا بيد من حديد على كل من خالف ومن قام بتجاوزات، يعني اتما ترجعوا وتقولوا المحدودية، الإمكانيات ما كاييناش، هاذ الشي حرام السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامةوالحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، راه احنا ماشي دولة شيوعية، إيوا الله يهديكم، راه قلنا كايين اختلالات في السوق، ولكن ما تفكرشاي بلي الثمن دالسردين في الدار البيضاء غادي يكون هو الثمن عندي في الجبل، راه حتى أنا ولد الشعب، راه جاي من الأطلس، عارف هذا الواقع، راه غير نهار.. راني طلعت حتى لآيت بوكاز، أنا عارف هاذ الواقع اعلاش نتكلم.

ولكن واش تتفكر في ذاك اللي غادي يدير (transport) من الدار البيضاء لآيت بوكاز ما غادي يدي والو، ولكن رغم هذا الفوارق كبيرة، أنا معك ولكن ما تسناش يكون الثمن كيف كيف ثاني ما تقولوش الثمن يكون في المغرب كلو، ما يمكنش، لأن اللي حدا البحر راه كايين اللي تيمشي للبحر تيمز غير الصنارة وتيجبد الحوت فابور، وديه أنت للجبل واعطيه فابور. تنقولو الأسعار محررة، الآن خاص المراقبة، أنا معك ديال الاحتكار، ديال الفساد، واش كايينة المنافسة.

ولكن المشكل مثلا تقول لك السردين، مثلا موجود في الدار البيضاء ب 12، 15 درهم، غادي تمشي لبني ملال ممكن تلقاه ب 30 درهم، لأن ذاك اللي دا السردين، دا 100 كيلو مثلا ومطلوبة 1000 كيلو. السنة الماضية البصلة فين وصلت؟ أكثر من البنان، لا، كانت قليلة.

راه المشكل المواد اللي كثيرة ابحال الحمص والعدس أكثر في المغرب، الآن في رمضان غادي نستهلكو فقط 4% ديال الاحتياط المغرب من العدس، وفيين هو؟ كل واحد خازنو محتكرينو تيمشي عند الفلاح تيشري مباشرة، تيجزنوا ما تيدخلوش للسوق، ها هو موجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تقوية عمل المجتمع المدني وتعزيز حكامته، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة،

تقوية العمل مع المجتمع المدني عن أي مجتمع مدني نتكلم؟ هل الجمعية تصنف كذلك؟ وما دور هذه الجمعيات في واقع المجتمع المدني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ الجمعيات اليوم أصبحت تتشكل، بعض الجمعيات تتشكل واحد الخطر في المجتمع بحيث إذا انخرط الرأس أو المكتب ديال الجمعية انخرط معه واحد المجموعة حتى الأحياء، أشنو هو الدور ديال هاذ الجمعيات اليوم إذا ما ساهموش معنا في إيقاف النزيف اللي كاين دابا الآن في الحسبية؟ هاذ الجمعيات تنتشط في الانتخابات وكاين المحاباة والمدارة وكاين هذا وهذا، هذا أعطاه زادوا المنحة، كبرت المنحة، سرت المنحة، واحنا راه احنا الآن ربنا واحد الشيء لأن هو غير مقبول داخل الوسط المجتمعي نتاعنا.

أنا كنعني بكل تقدير أمام الجمعيات الجادة اللي كتساهم في التأطير والتوعية الدينية المجتمعية كيف ما كان نوعها، رياضية، ثقافية، هاذو كلهم ما أوجنا إلى أن تكون العدد ديالهم كبير وكثير جدا، ولكن راه واحد المجموعة اعتمتوا هاذ الفرصة، ملي نشوف أنا 6 دالمليار آعباد الله، فاش؟ دائما تنقصي الجمعيات المهمة، ولكن أشنو الدور هذا؟ خلقنا واحد العيب، واللي غادي نبقاو ندور فيه وغادي يولي التبعات ديالو ضد المغاربة، ضد تماسك النسيج الاجتماعي والمجتمعي.

رجاء، السيد الوزير، نشوف واحد الرؤية وحدة أخرى ونقننو هذاك الحرية ديال التصرف والحرية ديال هاذ الجمعيات، اللي رشق لو وما لقاش حتى عقلو صحيح ويدير جمعية، العقل ديالو ما عندوش صحيح اللي غادي يأتري لي جمعية، وحتى أنا جمعية وكذا وهذا، ولاو كينصبوا باسم الجمعية، كيجمعوا الفلوس باسم الجمعية، كيديروا المناكر باسم الجمعيات، احنا ما كنواخدو كمش، لا، احنا كنساءلو راسنا خاصنا نتعاونو على بلادنا، إن ما يقع في هاذ المغرب راه ماشي سليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الموالي موجه لقطاع النقل وموضوعه.. عندك تعقيب؟ تفضل ما ابقاش لك الوقت كثير، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، المجتمع المدني مستقل، خصنا تأمنو بالاستقلالية ديالو، هو شريك وكاين القضاء، والآن كاين الدور ديال المجلس الأعلى للحسابات في التأطير

هذا السؤال الذي أصبح الفريق الاستقلالي يسألكم فيه، ما دور هذه الجمعيات؟ وما مدى ارتباط.. وما هو الدور البعيد والأفق المجتمعي والحكامة التي تتوخاها من هذه الجمعيات؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

المجتمع المدني بالأساس نسيج جمعي في بلدنا، حاليا وصل لأزيد من 130 ألف جمعية، هناك 93% منهم تخدموا في المجال المحلي وعدد منهم يتقدموا خدمات وازنة.

من الناحية ديال التمويل، مجموع التمويلات التي تصدر سواء عبر القطاعات الحكومية، عبر الحسابات الخصوصية، عبر بعض مبادرات المؤسسات العمومية حوالي 6 دالمليار ديال درهم سنويا، القطاعات الحكومية لوحدها مليار و400، المؤسسات العمومية لوحدها حوالي مليار درهم، الدراسة اللي دارتها المندوبية السامية للتخطيط قالت بأن عندنا مجتمع مدني 20% منو الميزانية ديالو ما تتجاوزش 5000 درهم، 50% لا يتوفر على مقر، المشروع اللي احنا منخرطين فيه حاليا فيه تقريبا العمل على 3 ديال الواجحات الكبرى:

الواجحة الأولى هي الواجحة القانونية، وفي البرنامج الحكومي جا إصلاح متكامل تشاركي، المنظومة القانونية دعامة للمجتمع المدني، لقانون الجمعيات، للمؤسسات، إلتاس الإحسان العمومي والعمل الطوعي، التشاور العمومي، هذا المستوى الأول الجانب القانوني.

المستوى الثاني هو الجانب ديال التمويل، إطلاق بوابة وطنية ديال الشركات، واحنا معترين، الحوار الوطني للإعلام والمجتمع المدني، دينامية الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لجنة المراقبة ديال المالية العامة في مجلس النواب خلصوا إلى توصيات متعددة إيجابية اللي احنا غادي ننخرطو فيها فيما يتعلق بالتمويل باش تكون الشفافية وتكافؤ الفرص والفعالية. باش فاش المال العام تبتعطي مثلا برنامج ديال محو الأمية كيكون الأثر ديالو، في المجال الصحي تيكون الأثر ديالو، إلى امشيتي لوزارة الصحة واحد العدد ديال الخدمات الآن تتم عن طريق التعاون مع الجمعيات، وهذا تطور مهم.

والمستوى الثالث اللي غادي نشغلوه فيه هو الجانب ديال التكوين ودعم القدرات وتعزيزها والتنمية ديالها وشمين العمل ديالهم ومواكبة التحولات الرقمية اللي كتمكن دابا الجمعيات أنها تتطلق في العمل ديالها.

كما تعلم، المدونة ديال السير 52.05 المواد ديالها أساسا المادة 40 و 41 تتكلم على واحد البطاقة اسميتها البطاقة المهنية، وهاد البطاقة المهنية ربطتها بالإضافة إلى تحقيق السلامة الطرقية بعدد من الخدمات الاجتماعية، منذ الاتفاق الذي تم توقيعه بين 6 ديال الوزارات سنة 2011، العمل ديال الحكومة منذ 2011 ثم الحكومة السابقة، كان على أساس أنه يوجد الإطار العام ديال الاشتغال باش يوفروا كل ما هو خدمات الاجتماعية للسائقين المهنيين.

اليوم، كان عندنا إشكال حقيقي في إطار ضبط هؤلاء السائقين وربطهم ب¹ (CNSS) بالأساس.

اليوم واقف التفعيل ديال الخدمات الاجتماعية بما هي تقاعد وبما هي خدمات صحية أساسية² (L'AMO) مرتبطين بالنصين اللي هما الآن متداولان في المجلسين، مجلس المستشارين النص 98.15 والنص 99.15 اللي هو مرتبط ب (L'AMO) هاذوا غير يتم التصويت عليهم النهائي احنا جاهزين كوزارة.

درنا دراسة مع المهنيين ومع وزارة التشغيل اللي دامت 3 ديال السنوات، 2012، 2013، 2014، ومنذ 2014 عندنا حتى (les contrats) واجدين، على أساس أنه السائقين المهنيين بمختلف، 320 ألف سائق اللي ممكن ينخرط، كنتسناوا غير النص، النصين خرجوا من هنا باش يولي عندنا الأرضية القانونية باش ينخرطوا هاذ المستقلين غير الأجراء في المنظومة الاجتماعية اللي هي عندنا في الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيد الوزير.

واحنا كنعرفو العمل ديالكم والمجهودات ديالكم اللي كتموموا بها، غير اللي كنتلاقو مع الناس السائقين واللي همايا المهنيين اللي كيقول لك دابا احنا دابا 134 ألف (agrément) اللي كايينة في المغرب، كايينة تقريبا مضروبة في جوج، لأن كايين جوج سائقين على السيارة، كايينة 264 ألف اللي كايينة دابا، هذا ناهيك على اولادهم وعلى الزوجات دياهم اللي حتى هما ما عندهم لا تغطية صحية، لا ضمان اجتماعي، والمشاكل يعني كثيرة، ناهيك على المشاكل اللي كيتلقاوها ديال الاعتداءات في الليل اللي كيكونوا المشكل دياهم، لأن كتنكون مشاكل راكم اتما عارفين هذا.

إذن احنا اللي كيطالبوا به هو هاذ المركز ديال التكوين اللي ولاو دابا

دالعمل ديالو، إلى اخدينا غير الجماعات الترابية تتشتغل مع حوالي 13 ألف جمعية تقريبا، واحد 700 مليون درهم، هذا غير في المجال ديال الجماعات المحلية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ظرف 10 سنوات، حوالي 15000 جمعية 7 دالمليار ديال الدرهم ولكن في 10 سنوات، أما 6 المليار ديال الدرهم اللي تحدثت عليها هاذيك راه في سنة واحدة من مختلف كافة المتدخلين.

بمعنى واحد المجال اللي الآن كايينة توصيات من فعاليات وهيئات متعددة غادي نتعاونو باش نطورو المنظومة القانونية، نطورو المنظومة ديال الشفافية، نطورو المنظومة ديال الفعالية على الأرض باش نحققو الأهداف في التنمية ديال بلادنا.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الموالي الموجه لقطاع النقل، وموضوعه وضعية السائقين المهنيين، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

بالرغم من أهمية قطاع النقل في النسيج الاقتصادي الوطني لازال السائقون المهنيون يعيشون وضعية اجتماعية هشّة وظروف صعبة، حيث لا يتوفرون على أي حماية اجتماعية وصحية، بسبب تقاعس الحكومة عن الوعد الذي أعطي لهذه الفئة.

ولهذا نسئلكم، السيد الوزير المحترم، حول أسباب إقصاء السائقين المهنيين من الاستفادة من الحماية الاجتماعية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

² Assurance Maladie Obligatoire.

الإصلاح ديالها.

فإذن فالمنظومة ستشمل حتى المهنيين، وبالتالي اليوم مع المهنيين، السيد الرئيس، الاشتغال اللي عندنا معهم هو على تحيين عقد البرنامج ونقل البضائع ولا الطاكسيات ولا المسافرين على أساس أننا نديرو أسود على أبيض، هذه الأمور اللي هي مرتبطة بالجانب الاجتماعي، وأجندة خلال 2017 ديال التحقيق ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتهم.

وننتقل إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، وهو موجه لقطاع الصناعة التقليدية وموضوعه قانون تنظيم الحرف، السؤال موجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد احمد بابا امر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعتبر الصناعة التقليدية من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الشيء الذي يوجب حمايتها من المتطفلين والمتلاعبين وبعض المتدخلين في القطاع.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة، ألم يحن الوقت بعد لإخراج القانون المتعلق بتنظيم حرف الصناعة التقليدية لحمايتها واستمرارها والحفاظ عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق المحترم على هذا السؤال.

هو فعلا لن نختلف بأننا بصدد قطاع اللي عندو رهانات اليوم ليس فقط رهانات اقتصادية ولكن رهانات اجتماعية ولم لا رهانات ثقافية.

موضوع إخراج القانون، أول مشروع قانون مرتبط بمزاولة مهن الصناعة التقليدية، أول مشروع وضع سنة 1978، يعني فمذ ذلك التاريخ كانت هناك صعوبة في إخراج هذا القانون.

ولكن اليوم هناك إرادة سياسية كبيرة من أجل إخراج هذا النص، خاصة أنه في إطار يعني الاستراتيجية الجديدة وفي إطار تطوير قطاع الصناعة التقليدية يعتبر المحور التشريعي والمؤسسي من المحاور المهمة التي

داروا (privé) اللي ولاو كيخلصوا فيه ما بين 900 درهم حتى ل 8 ألف درهم، وهما دابا كيطلبوا بالمراكز في الأقاليم باش تكون قريبة لهم وتكون فابور كيف ما كانت قبل.

وكاين مشكل كانت الحكومة قبل كانت أعطتهم واحد الوعد باش يديرو لهم واحد الثمن ديال الغازوال خاص بهم هيا، ولكن لحد الساعة هاذ الشيء ما كاين منو حتى وحدة، هذا طلب ديال الناس المهنيين اللي كيقلوا هاذ...

وكاين بالنسبة للشباك اللي كان هاذي تقريبا من 2009، كان شبك اللي كيكون فيه يعني الأوراق والوثائق ديال المهني، اليوم في أبريل سدوا هاذ الشباك، اعلاش؟ وأشنو المشاكل ديالو؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من وقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار مشكور، راك ذكرت بمختلف الإشكالات اللي ماشي كلها اجتماعية، اللي مرتبطة بالقطاع ديال السائقين المهنيين. اللي نأكد لك أنه بمجرد ما يصدر القوانين اللي هي مرتبطة بـ (L'AMO) التغطية الصحية الإجبارية وأيضا بالمعاشات، احنا مستعدين وجاهزين باش 320 ألف سائق مهني، بمعنى 1.2، واحد مليون و200 ألف مغربي اللي هما يدخلوا فهاذ التغطية الاجتماعية، فإذن هاذي تقدرولو مرتبطة بالتصويت.

المسألة الأخرى اللي مرتبطة بالشبابيك الاجتماعية، هاذي فئة اللي يمكن ما تابعاش لنا احنا، هاذي فئة اللي كانت (sous-traité) لواحد الشركة خاصة اللي كانت العقد اللي عندها مع الوزارة، الحكومة السابقة كانوا ثلاث سنين، ملي جينا احنا عاود مددنا لهم 3 سنين، 6 سنين تسالات في مارس، أبريل 2017، نحن نبحت اليوم على إطار جديد باش يشتغلوا هاذ الشبابيك الاجتماعية.

المسألة الأخرى اللي هي مرتبطة بالغازوال، احنا في إطار إصلاح منظومة المقاصة، السيد المستشار، التوجه اللي امشيت فيه الحكومة هو أنه ما غاديش نبقاو نديرو في تقيي، الفتوية ديال كل محنة غادي نعطيها الغازوال (subventionné) دابا امشينا في الإصلاح ديال...

ما غاديش يكون، هو ديالنا القطاع ديال النقل، ولكن ما غيمكش نديرو الغازوال ديال الصيد البحري، الغازوال ديال المهنيين ديال الكيران والكاميونات، الكازوال ديال شي فئة أخرى، امشينا للمقاصة اليوم في إطار

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة البوالة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

طبعاً أتفق معكم، السيد المستشار، بأن من الأهداف الرئيسية لهذا القانون هو حماية هذه المهنة وحماية الحرفة، وحماية كذلك التميز ما بين عندنا الصانع التقليدي والصانع تقليدي معلم، وعندنا أصحاب الحرفة الذين ينبغي أن نعطيهم كل الشروط القانونية لحماية هذه المنتجات التي كيتقدموا بها، لأن هي ماشي منتجات شخصية، ويعني متعلقات عادية ولكنها منتجات مرتبطة بتاريخ بلادنا وبحضارة المغرب، بل تختزل هوية المغرب وفن العيش المغربي، لأن فن العيش المغربي اليوم مختزل في إطار الصناعة التقليدية عن طريق المنتجات التي متوفرة والتي المغاربة كيتفعلوا فيها بالعديد من المناسبات، مثل رمضان والأعياد وفي غيرها.

فإذن هذا فن العيش المغربي الذي هو تراث لا مادي، الذي اليوم مسؤوليتنا جميعاً أننا نحافظو عليه، وكوونا مطمئنين، السيد المستشار، أنه قريباً هذا القانون غادي يتعرض على الأمانة العامة ثم المجلس الحكومي، وكنتظن أنه دارت فيه مشاورات خلال الحكومات السابقة، كانت فتحت مشاورات في هذا القانون، فكنتظن أنه كنعولوا على المؤسسة التشريعية على البرلمان في تسريع وتيرة المناقشة ملي تتوصلوا بهذا النص، لأننا نؤمن بأن المؤسسة التشريعية عندها دور كبير جداً في إخراج النصوص وتجويدها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة على مساهمتكم، كما نوصيكم خيراً بالصانع التقليديين. فشكراً لمساهمتم جميعاً.

ورفعت الجلسة.

نشتغل عليها، وفي مقدمتها إخراج قانون مرتبط بمزاولة مهنة الصناعة التقليدية، لأنه لا يعقل أن هذا القطاع الذي اليوم كيشغل أكثر من 2.3 مليون المغاربة، وقطاع اقتصادي واجتماعي بامتياز، لا يعقل أن تظل المهنة غير منظمة وفق قانون.

فالمشروع الذي اليوم هو تقريباً جاهز، نحن في المراحل الأخيرة وغادي يتقدم لمجلس حكومي، ثم يقدم بطبيعة الحال في إطار المسطرة التشريعية المعمول بها، مشروع سيعطي أولاً تعريف لهذه الصناعة التقليدية مضمونها، ثم كذلك تصنيف المشتغلين في إطار هذا الحقل.

وكنتظن بأن غادي تكون آثار مهمة جداً، نظراً لارتباط قطاع الخدمات، لأن نتعرفوا أن الصناعة التقليدية كإنتاجية وكإنتاج الخدماتية، فبالنسبة للخدماتية كنتكلمو على مهن التي عندها علاقة مباشرة بسلامة المواطنين وبصحة المواطنين، وبالتالي عدم ضبط هذا القطاع وعدم ضبطه في إطار قانون لاشك أنه كتكون عندو آثار سلبية التي لا يمكن السكوت عنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد احمد بابا اعرم حداد:

شكراً السيدة الوزيرة.

في الحقيقة هذا الذي قلتي في القانون حقيقة، ولكن القانون هو في الآونة الأخيرة كان في الأمانة للحكومة، والذي هو كان حصل عليه تعديل من بعض الوزراء ديال الصناعة التقليدية، وكان هو المرعي باش يحمي الصناعة التقليدية من الناس التي خسروها، من المتطفلين، من الناس التي يشوفوا وقت الذي هو وقت الذي صالح لهم و.. بالصناعة التقليدية يمشيو عنها، وهو الذي ابغيناه يكون بوابة للقطاع، لأن ما يدخل حد ما هو ذلك القانون الذي متوفرة فيه الشروط والتي يتحافظ على الجودة ويتحافظ على معنوية الصناعة التقليدية وعندو غيرة عليها.

وشكراً.